

## نص الخطاب الذي القاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس امام القمة المغربية الخليجية بالرياض

"الحمد لله ، و الصلاة والسلام على مولانا رسول الله و آله وصحبه .

إخواني أصحاب الجلالة و السمو ،

أصحاب المعالي و السعادة ،

جئت اليوم ، بقلب ملؤه المحبة والاعتزاز ، كعادتي عند ما أحل بمنطقة الخليج العربي .

وأود بادئ ذي بدء ، أن أعبر عن شكري لأخينا خادم الحرمين الشريفين ، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ، على تفضله باستضافة هذه القمة الهامة ، ولكافة قادة دول مجلس التعاون الخليجي ، على مشاركتهم فيها .

كما أعرب لكم عن اعتزازي وتقديري ، للدعم المادي والمعنوي الذي تقدمونه للمغرب ، في انجاز مشاريعه التنموية ، والدفاع عن قضاياها العادلة .

فلقائنا اليوم ، يجسد عمق روابط الأخوة و التقدير ، التي تجمعنا ، وقوة علاقات التعاون والتضامن ، بين بلداننا .

فرغم بعد المسافات الجغرافية ، التي تفصل بيننا ، توحدنا والحمد لله ، روابط قوية ، لا ترتكز فقط على اللغة والدين و الحضارة ، وإنما تستند أيضا ، على التشبث بنفس القيم والمبادئ ، وبنفس التوجهات البناءة .

كما نتقاسم نفس التحديات ، ونواجه نفس التهديدات ، خاصة في المجال الأمني .

و لكن ، لماذا هذه القمة الأولى من نوعها و لماذا اليوم ؟

إخواني أصحاب الجلالة و السمو ،

لقد تمكنا من وضع الأسس المتينة لشراكة استراتيجية ، هي نتاج مسار مثمر من التعاون ، على المستوى الثنائي ، بفضل إرادتنا المشتركة .

فالشراكة المغربية الخليجية ، ليست وليدة مصالح ظرفية ، أو حسابات عابرة . وإنما تستمد قوتها من الإيمان الصادق بوحدة المصير ، و من تطابق وجهات النظر ، بخصوص قضايانا المشتركة .

لذا ، نجتمع اليوم ، لإعطاء دفعة قوية لهذه الشراكة ، التي بلغت درجة من النضج ، أصبحت تفرض علينا تطوير إطارها المؤسسي ، وآلياتها العملية .

وهي خير دليل على أن العمل العربي المشترك ، لا يتم بالاجتماعات والخطابات ولا بالقمم الدورية الشكلية ، أو بالقرارات الجاهزة ، غير القابلة للتطبيق ، وإنما يتطلب العمل الجاد ، والتعاون الملموس ، وتعزيز التجارب الناجحة ، والاستفادة منها ، وفي مقدمتها التجربة الرائدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي .

إنها رسالة أمل لأنفسنا ، وإشارة قوية لشعبونا ، على قدرتنا على بلورة مشاريع تعبوية مشتركة .

أصحاب الجلالة و السمو ،

إن هذه القمة تأتي في ظروف صعبة . فالمنطقة العربية تعيش على وقع محاولات تغيير الأنظمة و تقسيم الدول ، كما هو الشأن في سوريا والعراق وليبيا . مع ما يواكب ذلك من قتل و تشريد وتهجير لأبناء الوطن العربي .

فبعدما تم تقديمه كربيع عربي ، خلف خرابا ودمارا و مآسي إنسانية ، ها نحن اليوم نعيش خريفا كارثيا ، يستهدف وضع اليد على خيرات باقي البلدان العربية ، ومحاوله ضرب التجارب الناجحة لدول أخرى كالمغرب ، من خلال المس بنموذجه الوطني المتميز .

إننا نحترم سيادة الدول ، ونحترم توجهاتها ، في إقامة وتطوير علاقاتها ، مع من تريد من الشركاء .

ولسنا هنا لنحاسب بعضنا على اختياراتنا السياسية والاقتصادية.

غير أن هناك تحالفات جديدة ، قد تؤدي إلى التفرقة، وإلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة. وهي في الحقيقة، محاولات لإشغال الفتنة، وخلق فوضى جديدة، لن تستثني أي بلد. وستكون لها تداعيات خطيرة على المنطقة، بل وعلى الوضع العالمي.

ومن جهته فالمغرب رغم حرصه على الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية مع حلفائه، قد توجه في الأشهر الأخيرة نحو تنويع شركائه، سواء على المستوى السياسي أو الاستراتيجي أو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، تندرج زيارتنا الناجحة إلى روسيا، خلال الشهر الماضي، والتي تميزت بالارتقاء بعلاقاتنا إلى شراكة استراتيجية معمقة، والتوقيع على اتفاقيات مهيكلة، في العديد من المجالات الحيوية.

كما نتوجه لإطلاق شراكات استراتيجية مع كل من الهند وجمهورية الصين الشعبية، التي سنقوم قريباً، إن شاء الله، بزيارة رسمية إليها.

فالمغرب حر في قراراته واختياراته وليس محمية تابعة لأي بلد. وسيظل وفيًا بالتزاماته تجاه شركائه، الذين لا ينبغي أن يروا في ذلك أي مس بمصالحهم

ومن ثم، فإن عقد هذه القمة، ليس موجهاً ضد أحد بشكل خاص، ولا سيما حلفائنا. إنها مبادرة طبيعية ومنطقية لدول تدافع عن مصالحها، مثل جميع الدول، علماً أن أشفاعنا في الخليج، يتحملون تكاليف وتبعات الحروب المتوالية، التي تعرفها المنطقة.

أصحاب الجلالة والسمو،

إن الوضع خطير، خاصة في ظل الخلط الفاضح في المواقف، وازدواجية الخطاب بين التعبير عن الصداقة والتحالف، ومحاولات الطعن من الخلف.

فماذا يريدون منا؟

إننا أمام مؤامرات تستهدف المس بأمنا الجماعي. فالأمر واضح، ولا يحتاج إلى تحليل. إنهم يريدون المس بما تبقى من بلداننا، التي استطاعت الحفاظ على أمنها واستقرارها، وعلى استمرار أنظمتها السياسية.

وأقصد هنا دول الخليج العربي والمغرب والأردن، التي تشكل واحة أمن وسلام لمواطنيها، وعنصر استقرار في محيطها.

إننا نواجه نفس الأخطار، ونفس التهديدات، على اختلاف مصادرها ومظاهرها.

فالدفاع عن أمننا ليس فقط واجباً مشتركاً، بل هو واحد لا يتجزأ. فالمغرب يعتبر دائماً أمن واستقرار دول الخليج العربي، من أمن المغرب. ما يضركم يضرنا وما يمسننا يمسنكم.

وهو ما يحرص على تجسيده في كل الظروف والأحوال، للتصدي لكل التهديدات، التي تتعرض لها المنطقة، سواء في حرب الخليج الأولى، أو في عملية إعادة الشرعية لليمن، فضلاً عن التعاون الأمني والاستخباراتي المتواصل.

إخواني أصحاب الجلالة والسمو،

إن المخططات العدوانية، التي تستهدف المس باستقرارنا، متواصلة ولن تتوقف. فبعد تمزيق وتد مير عدد من دول الشرق العربي، ها هي اليوم تستهدف غربه. وآخرها المناورات التي تحاك ضد الوحدة الترابية لبلدكم الثاني المغرب.

وهذا ليس جديداً. فخصوم المغرب يستعملون كل الوسائل، المباشرة وغير المباشرة في مناوراتهم المكشوفة.

فهم يحاولون حسب الظروف، إما نزع الشرعية عن تواجد المغرب في صحرائه، أو تعزيز خيار الاستقلال وأطروحة الانفصال، أو إضعاف مبادرة الحكم الذاتي، التي يشهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها.

و مع التماهي في المؤامرات، أصبح شهر أبريل، الذي يصادف اجتماعات مجلس الأمن حول قضية الصحراء، فزاعة ترفع أمام المغرب، وأداة لمحاولة الضغط عليه أحياناً، ولابتزازه أحياناً

أخرى.

أصحاب الجلالة والسمو ،

لا يفوتنا هنا ، أن نعبر لكم عن اعتزازنا و تقديرنا ، لوقوفكم الدائم إلى جانب بلادنا في الدفاع عن وحدتها الترابية .

فالصحراء المغربية كانت دائما قضية دول الخليج أيضا . وهذا ليس غريبا عنكم .

ففي سنة 1975 ، شاركت في المسيرة الخضراء ، لاسترجاع أقاليمنا الجنوبية ، وفود من السعودية و الكويت و قطر و سلطنة عمان والإمارات ، التي تميزت بحضور أئمتنا سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي ، الذي كان عمره آنذاك 14 سنة .

ومنذ ذلك الوقت ، لم تدر دول الخليج أي جهد ، من أجل نصرة قضيتنا العادلة ، والدفاع عن سيادة المغرب على كامل أراضيه . وهو ما أكد نموه خلال الأزمة الأخيرة مع الأمين العام للأمم المتحدة .

غير أن الوضع خطير هذه المرة ، و غير مسبق في تاريخ هذا النزاع المفتعل ، حول مغربية الصحراء .

فقد بلغ الأمر إلى شن حرب بالوكالة ، باستعمال الأمين العام للأمم المتحدة ، كوسيلة لمحاولة المس بحقوق المغرب التاريخية والمشروعة في صحرائه ، من خلال تصريحاته المنحازة ، وتصرفاته غير المقبولة ، بشأن الصحراء المغربية .

ولكن لا تستغربوا . فإذا عرف السبب ، بطل العجب . فماذا يمكن للأمين العام ، أن يفعله وهو يعترف بأنه ليس على اطلاع كامل على ملف الصحراء المغربية ، مثل العديد من القضايا الأخرى . بل إنه يجهل تطوراتها الدقيقة ، وخلفياتها الحقيقية .

و ماذا يمكن للأمين العام القيام به ، و هو رهينة بين أيدي بعض مساعديه و مستشاريه ، الذين يفوض لهم الإشراف على تدبير عدد من القضايا الهامة ، و يكتفي هو بتنفيذ الاقتراحات التي يقدمونها له .

ومعروف أن بعض هؤلاء الموظفين لهم مسارات وطنية ، وخلفيات سياسية ، ويخدمون مصالح أخرى ، و دون التزام بما يقتضيه منهم الانتماء لمنظمة الأمم المتحدة ، من واجب الحياد و الموضوعية ، الذي هو أساس العمل الأممي .

فالأمين العام ، رغم تقديرنا الشخصي له ، ما هو إلا بشر . لا يمكنه الإمام بكل القضايا المطروحة على الأمم المتحدة ، وإيجاد حلول لكل الأزمات و الخلافات عبر العالم .

و أود التأكيد هنا ، أن المغرب ليس له أي مشكل مع الأمم المتحدة ، التي هو عضو نشيط فيها ، و لا مع مجلس الأمن ، الذي يحترم أعضائه ، ويتفاعل معهم باستمرار ؛ وإنما مع الأمين العام ، وخاصة بعض مساعديه ، بسبب مواقفهم المعادية للمغرب .

والمغرب كان دائم التنسيق ، بخصوص هذا النزاع المفتعل ، حول وحدتنا الترابية ، مع أصدقائه التقليديين ، كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و إسبانيا ، و مع أشقائه العرب ، خاصة دول الخليج ، والأفارقة كالسنگال و غينيا و كوت ديفوار و الغابون .

غير أن المشكل يبقى مطروحا مع المسؤولين بالإدارات ، التي تتغير بشكل مستمر ، في بعض هذه الدول .

و مع كل تغيير يجب بذل الكثير من الجهود ، لتعريفهم بكل أبعاد ملف الصحراء المغربية ، و بخلفياته الحقيقية ، و تذكيرهم بأن هذا النزاع ، الذي دام أزيد من أربعين سنة ، خلف العديد من الضحايا ، و تكاليف مادية كبيرة ، و بأن قضية الصحراء هي قضية كل المغاربة ، و ليست قضية القصر الملكي لوحده .

أصحاب الجلالة والسمو ،

لقد حان وقت الصدق و الحقيقة . إن العالم العربي يمر بفترة عصبية . فما تعيشه بعض الدول ليس استثناء ، و إنما يدخل ضمن مخططات مبرمجة ، تستهدفنا جميعا .

فالإرهاب لا يسيء فقط لسمعة الإسلام و المسلمين ، وإنما يتخذ البعض ذريعة لتقسيم دولنا ، و إشعال الفتن فيها .

وهو ما يقتضي فتح نقاش صريح و عميق ، بين المذاهب الفقهية ، قصد تصحيح المغالطات ، وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام ، و الرجوع للعمل بقيمتنا السمحة .

إن الأمر لا يتعلق بقضية في دولة معينة ، وإنما بحاجتنا إلى وعي جماعي بهذه التحديات ، و بإرادة حقيقية لتجديد عقدا الاستراتيجي مع شركائنا ، بناء على محددات واضحة المعالم ، تضبط علاقاتنا خلال العشريات المقبلة .

إننا نعيش مرحلة فاصلة ، بين ما ذ انريد ، و كيف يريد الآخرون أن نكون .

إننا اليوم ، أكثر حاجة لوحدة ووضوح المواقف ، بين كل الدول العربية. فإما أن نكون جميعا كالجسد الواحد والبنيان المرصوص ، يشد بعضه بعضا ، أو أن نكون كما لانريد .

وقفنا الله لما فيه خير شعوبنا وأمتنا .

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته” .